الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.11

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

9 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

االلجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، نيويورك

الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشودوري . . . . . (بنغلاديش)

ثم: السيدة إينسيرا (نائبة الرئيس) . . . . . (كوستاريكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/51/34، A/52/34، A/51/559 و Corr.1، A/52/206، A/52/267)

١ - **السيد عثمان** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): عرض التقريرين السنويين لوحدة التفتيش المشتركة وبرنامج العمل للفترتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ١٩٩٧-١٩٩٨، وكذلك برنامج العمل الأولي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وذكر أن الوحدة بذلت قصاراها من أجل تحسين أدائها وترشيد برنامج عملها، ولا سيما في ضوء التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٠. وحددت مبادئ أساسية وبارامترات ترمي إلى وضع برنامج عملها، على النحو الأمثل وسيولى هذا البرنامج في المستقبل أهمية كبيرة للمشاكل الإدارية والمتصلة بالميزانية ومشاكل التنظيم. فهذان المجالان يمثلان أكثر من ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة، على التوالي، من برامجي العمل المعروضين على نظر اللجنة الخامسة. وتُعِد الوحدة أيضا مزيدا من التقارير تستهدف المنظومة بأكملها أو عدة منظمات في نفس الوقت. وهذه التقارير، المعقدة بالضرورة، تتطلب مزيدا من الوقت بالنظر إلى كمية المعلومات التي يتعين جمعها، ليس من المنظمات الـ ٢٣ المشاركة فحسب، وإنما أيضا من هيئات أخرى، عند الاقتضاء، لأغراض المقارنة. وهي أبهظ تكلفة بكثير من التقارير التي تهم منظمة واحدة لا غير.

٢ - وأضاف يقول إنه لكي تحدد الوحدة برنامج عملها بشكل نهائي، تتبادل المعلومات والآراء مع هيئات المراقبة الأخرى، لتفادي التداخل والازدواجية. ويُحال المشروع إلى مجلس مراجعي الحسابات ومكتب المراقبة الداخلية ليبديا ملاحظاتهما بشأنه، وإضافة إلى ذلك عقدت الوحدة جلسات تنسيق مع هاتين الهيئتين. وفي عام ١٩٩٧، استفادت أيضا من ملاحظات مراجع الحسابات العام في كندا. وحتى بعد إقراره، يظل بالإمكان تعديل برنامج العمل حسب المتطلبات الجديدة. وتحرص الوحدة أيضا على ألا يتدخل برنامج عملها في نشاط آليات المراقبة الأخرى وتولي أهمية قصوى لردود فعل الدول الأعضاء وملاحظاتها.

٣ - ومضى يقول إن الوحدة قررت، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٣٣/٥٠، أن تبرمج عملها في الفترة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر، لكي يتسنى للأجهزة والهيئات المداولة الاطلاع على تقاريرها في الوقت المناسب. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، ولا سيما بفضل الاستعانة المتزايدة بالمعلوماتية، لا تزال الوحدة تواجه صعوبات في مراعاة الآجال المحددة. وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات الداخلية وسرعة ردود المنظمات المشاركة أمران كفيلان بمساعدتها على تحسين هذا الوضع.

٤ - وأشار إلى أن التقارير الجديدة التي تعدها الوحدة أيسر قراءة وأن الاستنتاجات والتوصيات التي تتضمنها أحسن تركيزا، مما ييسر تنفيذها ومتابعتها. كما يراعى الحد الأقصى لعدد الصفحات وهو ٣٢ صفحة.

٥ - وأضاف أن نوعية التقارير تتوقف بدرجة كبيرة على كفاءات المفتشين ومؤهلاتهم، وكذلك على كفاءة موظفي البحوث. بيد أن الوحدة تواجه صعوبات في مجال التوظيف تعرض عملها للخطر. وهي تحتاج، مثلما سبق أن شددت على ذلك، إلى مزيد من الاستقلال في اختيار موظفيها.

٦ - واستطرد يقول إن الوحدة وضعت، على نحو ما طلبت إليها الجمعية العامة في الفقرة ٦٣ من قرارها ٢١٤/٥٠، إجراءات ملائمة بغية تخصيص الاعتمادات المتصلة بالسفر بحيث تكفل استخدامها الأكثر فعالية لإجراء الدراسات والاضطلاع بالأنشطة المرتبطة ببرنامج عملها بشكل صريح. وبزيادة تحسين هذه الإجراءات، استطاعت الوحدة خفض تكاليف السفر بدرجة كبيرة، وهو ما مكنها، إلى جانب الاتجاهات الجديدة المعتمدة، من اقتراح ميزانية مخفضة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٧ - ومضى يقول إنه بغية إكساب التدابير التي يتخذها رئيسها ونائب رئيسها مزيدا من الوزن، لا سيما عن طريق تعديل الإجراءات المتصلة بالتناوب، قررت الوحدة ألا تتبع، اعتبارا من عام ١٩٩٩، الصيغة الحالية المتمثلة في انتخابهما لمدة سنة واحدة حسب مبدأ التناوب بين المجموعات الإقليمية. ومع ذلك فحتى بعد إدخال هذا التعديل، قد لا يكون للرئيس سوى دور محدود جدا بالمقارنة مع دور نظرائه في هيئات المراقبة الأخرى.

٨ - وذكر أنه بمبادرة من الوحدة، عُقد اجتماع أول مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب المراقبة الداخلية في أيار/ مايو ١٩٩٧، كُرس للمسائل التنظيمية والإجرائية. ومن المقرر عقد اجتماع موضوعي في نيويورك حوالي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بغية تنسيق برامج العمل الخاصة بكل من هذه الهيئات عن طريق الاستفادة القصوى من أوجه التكامل. وكما جرت العادة، تبلغ الوحدة الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، ملاحظاتها حول التقارير الختامية لمكتب المراقبة الداخلية. وشاركت الوحدة أيضا في الاجتماع السنوي لدوائر المراجعة الداخلية لحسابات الأمم المتحدة، وفي اجتماعات مع عدد من المسؤولين الوطنيين عن مراجعة الحسابات، وكذلك في ندوة حول المراقبة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعقد رئيسها اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة والأمين العام حول دور الوحدة ومسائل المراقبة.

٩ - وتابع كلامه قائلا إن الوحدة انتهت من وضع معايير ومبادئ توجيهية داخلية تتعلق بالتفتيش والتقييم والتحقيق، ترد في المرفق الأول لتقرير عام ١٩٩٦ (A/51/34). ويُنتظر أن تمكّن الدول الأعضاء وهيئات الخبراء الأخرى وأمانات المنظمات المشاركة من فهم أفضل لطريقة اضطلاع الوحدة بولايتها. وتُبذل الجهود في الوقت الحاضر من أجل تحديد إجراءات العمل الداخلية التي ستكمّل تلك المعايير والمبادئ التوجيهية.

١٠ - وتابع يقول إنه ترد في المرفق الأول لتقرير عام ١٩٩٧ (A/52/34) مقترحات الوحدة المتصلة بوضع نظام لمتابعة تقاريرها وتوصياتها. ومنذ وقت طويل ما فتئ غياب آلية فاعلة للمتابعة يشكل مصدر انشغال للوحدة وللدول الأعضاء. والنظام المعروض لتوافق عليه اللجنة الخامسة، والذي يهدف إلى سد هذه الثغرة، يستند إلى مفهوم المسؤولية المشتركة، على النحو الوارد بيانه في القرار ٢٣٣/٥٠. وينص على إجراءات ملموسة، ولا سيما آلية إشراف ستمكّن الوحدة من أن تتابع عن كثب التدابير المتخذة للنظر في تقاريرها وتنفيذ ما تتضمنه من توصيات. وبهذه الطريقة سيكون بوسع الوحدة أن تتحقق من أثر توصياتها باستمرار.

١١ - وتطرق رئيس الوحدة، في خاتمة كلمته، إلى برنامج الأمين العام للإصلاحات. فذكر أن المجموعة الأولى للإصلاح تأخذ في الاعتبار بعض إسهامات الوحدة. ويبدو أن المجموعة الثانية من التدابير المعلن عنها أيضا مستوحاة من توصيات مختلفة صادرة عن الوحدة. بيد أنه يجدر التشديد مرة أخرى على أن لرؤساء أمانات

المنظمات المشاركة حرية قبول أو رفض هذه التوصيات، التي لا تستطيع إعطاءها قوة المقررات إلا الدول الأعضاء.

١٢ - **السيد دفينيانين** (الاتحاد الروسي): ذكّر بالأهمية التي يوليها الوفد الروسي لأعمال الوحدة. وأضاف أنه لا يود العودة إلى تناول جوهر المشاكل التي أثيرت في التقارير، ولكنه يحرص على توجيه الانتباه إلى الأخطاء التي تشوب النسخة الروسية من تقرير الوحدة عن الاستعانة بالمصادر الخارجية (A/52/338، في الجدول الوارد في الصفحة ٢٠، والصفحات ٢١ و ٢٢ و ٢٣). وأشار إلى أن الوفد الروسي يطلب إعادة إصدار النسخة الروسية من هذه الوثيقة.

١٣ - **السيدة إينسيرا** (كوستاريكا)، نائبة الرئيس، ترأست الجلسة.

١٤ - **السيد مكتفي** (الجزائر): رحب بتحسن تقارير وحدة التفتيش المشتركة من حيث المضمون والشكل، ولكنه أسِف للصعوبات العملية التي لا تزال تواجهها هذه الهيئة، لا سيما فيما يتصل بتعيين الموظفين واختيار المفتشين، مما يضر بعملها. وذكر أن الوفد الجزائري يلاحظ قيام الوحدة بعقد اجتماعات تنسيق مع هيئات أخرى معنية بالمراقبة من قبيل مجلس مراجعي الحسابات ومكتب المراقبة الداخلية. وأن الوفد يعتقد أن هذا التنسيق لابد أن يستمر، إذ يعتبره الوسيلة التي تمكّن من تفادي الازدواجية وضمان تكامل أفضل بين مختلف الهيئات. وأشار إلى أن تنفيذ توصيات الوحدة ومتابعتها لا يزالان مصدر انشغال. ويشدد الوفد الجزائري، في هذا الصدد، على مفهوم المسؤولية المشتركة الذي يقتضي أن تكون الدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة مسؤولة عن جعل أعمال الوحدة تحقق الأثر المطلوب. واختتم كلمته بقوله إن الوفد الجزائري يؤكد من جديد دعمه التام للوحدة التي تؤدي دورا أساسيا، وإنه سيسهم بنشاط في المناقشات المتعلقة بتحسين طرائق عملها.

١٥ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكّر بأن الولايات المتحدة عاقدة العزم على كفالة الاضطلاع، على نحو فعال، بمهام المراقبة، الداخلية والخارجية، في الأمم المتحدة، وهو ما يجعلها تعلق أهمية على أعمال وحدة التفتيش المشتركة.

١٦ - وذكر، فيما يتصل بتقرير الوحدة لعام ١٩٩٦ (A/51/34)، أن الوفد الأمريكي يرحب بارتياح بالمعايير والمبادئ التوجيهية الداخلية الواردة في المرفق الأول ويأمل أن تكون إجراءات التفتيش في المستقبل مطابقة لهذه الأحكام. بيد أنه كان من المستصوب لو أن التقرير قدم عرضا أوفى للنتائج التي حققتها الوحدة أثناء الفترة المعنية، بدلا من الإسهاب في الحديث عن نقص الموارد المتاحة لها والعراقيل التي تواجهها في تأدية مهمتها.

١٧ - وأضاف يقول إنه، بالمقابل، يعتبر تقرير الوحدة لعام ١٩٩٧ (A/52/34) مختصرا وبنّاء. والآلية الوارد عرضها في المرفق الأول، والتي ستمكّن الوحدة من متابعة تنفيذ توصياتها بانتظام، تستجيب بوضوح لضرورة مطروحة. ولكي تكون هذه الآلية فعالة، يتعين أن يقتصر تطبيقها على تقارير التفتيش التي تفي بالمقاييس الواردة في الفقرة ٤ من المرفق. وينبغي أيضا أن تحرص الوحدة على تحليل ردود الفعل بما في ذلك ردود

الفعل السلبية المحتملة التي تثيرها توصياتها، ولا سيما من جانب هيئات أخرى من قبيل لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية، قبل التأكد من التدابير المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات.

١٨ - وأعرب عن رغبة الوفد الأمريكي في معرفة ما توصل إليه مركز المعلومات والتوثيق الذي أعلِن عن إنشائه في الفقرة ٥٣ من الوثيقة A/51/34، ومعرفة التدابير المزمع اتخاذها لانتقاء موظفي الوحدة من بين موظفي جميع المنظمات المشاركة والاختصاصات غير المتوافرة حاليا في أمانة الوحدة (A/52/34، الفقرة ٢٩).

١٩ - وأضاف أنه يجدر، إجمالا، الاغتباط بتزايد السهولة في قراءة تقارير التفتيش التي تُعدها الوحدة وتزايد الجاذبية في عرضها، وهو تحسن تعتبر الوثيقة A/52/338 المتعلقة بالاستعانة بالمصادر الخارجية مثالا جيدا عليه.

٢٠ - ومضى يقول إن برنامج العمل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، بالشكل الوارد في الوثيقة A/52/265، يبدو طموحا ووافيا، بالرغم من أن الجدول الزمني المقرر لعمليات التفتيش لا يزال غير واضح. ويولي الوفد الأمريكي اهتماما خاصا للدراسات المتصلة بآلية لجنة التنسيق الإدارية وجامعة الأمم المتحدة. وهو يحبذ أن تكون عمليات التفتيش محددة وهادفة، وأقدر على الافضاء إلى توصيات ملموسة كفيلة بأن ينفذها مديرو البرامج.

٢١ - وأشار إلى أن التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات الوحدة (A/52/206) كان يمكن أكثر فائدة لو بيَّن التدابير التي تنبثق مباشرة من هذه التوصيات مباشرة.

٢٢ - واختتم كلمته قائلا إن الوفد الأمريكي يعتبر أن الملاحظات التي أبدتها الوحدة في الفقرتين ٩ و١٠ من الوثيقة A/52/380 بشأن تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن قاعدة الأمم المتحدة للدعم السوقي في بريندزي توصيات تتجاوز اختصاص الوحدة. وجدير بهذه الأخيرة أن تركز في المستقبل على برنامج العمل الخاص بها.

تنظيم الأعمال (A/C.5/52/L.1/Rev.1)

٢٣ - **السيدة دوشنر** (كندا): قالت إنها تود معرفة الموعد الذي سيتاح فيه تقرير الأمين العام عن إنشاء وتمويل مقر بعثة الانتشار السريع، الذي من المفروض أنه صدر، حسب الوثيقة A/C.5/52/L.1/Rev.1. ومن المهم أن يصدر هذا التقرير دونما تأخير لكي يتسنى للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تنظر فيه في الوقت المناسب ولكي تتمكن اللجنة الخامسة من مناقشته أثناء الدورة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.